الشركات المصرية تدخل عصر الاندماج (٢)

الخبراء والمتخصصون يلقون الضوء على التجربة

تحقيق: عبدالناصر عارف

إذا كان للاندماج ميزة ومميزات فإن له ايضا مخاطر ومحاذير. ويحكم هذا كله القدرة على الاستفادة مما يتيحه الاندماج من فرص لتوسيع سوق التصدير وخفض تكاليف الانتاج وتحسين جودة المنتج، ولكن مع هذا تبقى عملية تقويم اندماج الشركات المصرية في شركات عالمية خاضعة ومرتبطة بالأهداف المرحلية والاستراتيجية للاقتصاد المصري ومدى تأثيرها وتأثرها بالمؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني خاصة في دولة كمصر لاتزال تسعى جاهدة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها.

ولهذا فإن أقدام رجال أعمال مصريين على خوض غمار هذه المغامرة (شراء بافاريا المصرية لبفاريا الألمانية واندماج فاين فودز مع ليفير الانجليزية الهولندية) يحتاج في تقويمه الى رؤية موضوعية من الخبراء والمتخصصين لرصد مؤشرات هذه التجربة لتقول في النهاية هل تتوسع فيها أم أن ماحدث يكفي؟!

الدكتور مدحت حسنين استاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية لا يخفي اعجابه وتشجيعه للمبادرة قائلا: خطوة جيدة للغاية، يجب أن شجع رجال أعمال مصريين آخرين لخوضها

الصندوق الأسود

ويسوق الدكتور مدحت حسنين عدة أسباب بني عليها رؤيته ويحددها كالآتي:

● إن كثيرا من المشروعات المشتركة في مصر أو فروع الشركات الأجنبية لم تفتح حتى الآن «الصندوق الأسود» لعمليات نقل التكنولوجيا فالشريك الأجنبي في الشركات الصناعية في مصر يحرص على احتفاظه بأسرار الصنعة والمعرفة ولا يعطي إلا الفتات للشريك المصري في عمليات البحوث والتكنولوجيا التي يضعها في صندوق أسود وليس في متناول الشريك المصري.

أما شراء الشركة المصرية لشركة أجنبية (كما هو في حالة بافاريا) فإنه يتيح للمالك المصري فتح الصندوق الأسود الذي يحتوي على أسرار المعرفة والتكنولوجيا وهذا كما يقول الدكتور مدحت حسنين هو الطريق الوحيد الصحيح لنقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة في مصر، كم يتيح أيضا الاندماج مع شركة عالمية، كما هو في حالة فاين فودز وليفير للباحثين المصريين فرصة الاطلاع على البحوث التكنولوجية الصناعية المتقدمة.

والسبب الثاني الذي يسوقه الدكتور مدحت حسنين هو أن ملكية مصري لشركة أجنبية أو اندماجه معها سيمكن الخبرات والكوادر المصرية من الاطلاع على الأساليب التسويقية الحديثة خاصة أن عمليات التسويق والتصدير لها أسسها والتي يمتلكها الشركاء الأجانب ولا يبوحون بها لشركائهم المصريين.

ويضيف مكسبا ثالثا تحققه عملية الاندماج أو شراء الشركات المصرية لشركات أجنبية وهو اكتساب مهارات الإدارة العليا في الشركات والتي لا تتاح للمصريين في الشركات المشتركة وإنما وجود مصري على رأس الشركة الأجنبية سيضمن الحصول على هذه المهارات بالاضافة الى اكتساب قدرات وخبرات جديدة في وضع الهياكل التنظيمية وأسلوب اتخاذ القرارات المهمة، خاصة ان رجال الأعمال في مصر تعودوا على ادارة أعمالهم بأسلوب الرجل الواحد الذي يملك ويدير في الوقت نفسه أما الشركات الأجنبية فهي تفصل - غالبا - بين الملكية والإدارة ولذلك يتمني الدكتور مدحت حسنين أن يقدم مزيد من رجال الأعمال على الدخول في عمليات الاندماج مع شركات عالمية أو حتى شراتها

حمدي عبدالعظيم

■ حمدي عبدالعظيم:

اتجاه محفوف بالمخاطر ولا يحقق مصلحة الاقتصاد القومي في هذه المرحلة

د. جمال نوارة — د. مدحت حسنين

■ حسنين ونوارة:

نطالب بالمزيد منها لأنها تتيح فرص توطين التكنولوجيا وتطوير الإدارة المصرية

نواة لامتلاك التكنولوجيا

ويتفق معه في الرؤية الدكتور جمال نوارة عميد هندسة الزقازيق وخبير تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويضيف قائلا: اندماج شركة مصرية مع شركة عالمية أو شراؤها يؤدي الى تأسيس كيان اقتصادي مصري قوي متعدد الواقع وهذه التعددية تتيح التبادلية في عناصر الانتاج والترويج والتسويق وهذا يؤدي الى فتح مجال التدريب الواقي والمتقدم للعمالة المصرية.

وبالنسبة للباحثين والمبدعين الصناعيين المصريين. كما يقول الدكتور نوارة - فإن عمليات الاندماج فرصة سريعة وكبيرة لهم للاطلاع على أحدث بحوث التطوير الصناعي وسيصبح الكيان المصري الجديد نافذة كبيرة وعيونا مصرية واعية لعمليات نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة خاصة الأوروبيين، والتي تسعى أيضا لدخول هذه السوق - كمصدرين.

ويؤكد الدكتور نوارة إن هذه الكيانات المصرية الجديدة ستكون «أنوية» لتفريخ وامتلاك التكنولوجيا الصناعية المتطورة والتي تحتاج اليها الصناعة المصرية في المرحلة القادمة.. فقد آن لنا الأوان لامتلاك تكنولوجيا التصنيع بعد أن عشنا وقتا كبيرا على استيرادها واستهلاكها فقط

اتجاه مرفوض

ولكن هل يعني هذا أن عمليتي الاندماج والشراء التي أقدم عليهما كل من بعض رجال الأعمال كلها ايجابية ولا تخلو من مثالب أو مخاطر؟!

الدكتور حمدي عبدالعظيم رئيس مركز البحوث الاقتصادية بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية له رأي آخر إذ يقول صراحة: أنا لا أشجع هذا الاتجاه نحو «الاندماج مع شركات أجنبية أو شرائها تحتاج فعلا لمزيد من هذه الاندماجات مع شركات عالمية لتكون مركزا اقليميا للصناعة والتجارة لأن هذا سيجعل لمصر Brand name - ماركة عالمية وهذا مايحتاجه الاقتصاد المصري فعلا ليزيد من قدرته التنافسية والتسويقية عالميا.

ويرد جيوفريش على ماأثاره الدكتور حمدي عبدالعظيم قائلا: وجود اسم عالمي لمصر سيزيد من جذبها للاستثمارات الأجنبية، حتى لو خرجت منها استثمارات فإن ماسيدخل اليها سيكون اكثر بكثير ويضرب لذلك مثلا: ألمانيا تستثمر في الخارج اكثر من ٢٠٠ مليار مارك ولكن تدخلها استثمارات اجنبية اكثر بكثير.. اما عن احتمال حدوث الممارسات الاحتكارية فإن هذا يمكن ضبطه بتنشيط وتفعيل قوانين وتشريعات مكافحة الاحتكار في مصر.

وينبه ناصحا: اتساع السوق بعد انضمام مصر للكوميسا وتوقيع اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي وزيادة فرص التعاون الاقليمي يفرض على رجال الأعمال المصريين استغلال هذه الظروف باتخاذ مبادرات على هذا المنوال (الاندماج مع شركات أو شراؤها) ولكنه يفضل أن يتم هذا في اطار اقليمي بمعنى ان نبدأ مع شركات في المنطقة عربية أو شرق أوسطية ويمكن التركيز على بعض المجالات التي تنتظرها فرص تسويقية جيدة كالصناعات الكيماوية ويمزيد من الاهتمام بالدقة والجودة يمكن تصبح مصر مركزا تصديريا لعديد من المنتجات الصناعية.

بيتر جويفريش

■ خبير ألماني:

تعطي مصر سمعة عالمية وتزيد فرص التسويق

ما اثاره الدكتور حمدي عبدالعظيم من تحذيرات طرحناه أيضا على صاحبي التجربة الدكتور نادر رياض والمهندس رشيد محمد رشيد.

فقال نادر رياض: شراؤنا لبافاريا الألمانية يتفق مع أهداف الاقتصاد المصري في هذه المرحلة من توسيع قاعدة التصدير وإصلاح الخلل في الميزان التجاري مع أوروبا.. نحن سنكون لنا فرصة الوجود الحقيقي في كل دول الاتحاد الأوروبي وهو ما يمكننا من استغلال ميزاتنا النسبية في مصر في انتاج طفايات الحريق وتصديرها للسوق الأوروبية - المفتوحة امامنا - تحت اسم بافاريا. أما عن حكاية الأموال المصرية واستثمارها في الخارج والداخل فلاتفكر حقيقة كنت اعتبرها سرا وهي أننا اشترينا بافاريا الألمانية ولم ندفع في الصفقة قرشا مصريا واحدا اشتريناها بأموال من البنوك الألمانية بضمان البنك الأهلي المصري وسنسدده على أقساط من ناتج الأرباح!!

أما المهندس رشيد محمد رشيد فيؤكد أن شراء ٤٠٪ من ليفير مصر هو شراء لأصول موجودة على أرض مصر. وأموالنا لم تذهب للخارج بل الذي سيذهب للخارج هو انتاجنا لاننا حصلنا على أسواق جديدة منها السوق الايرانية والتي تستورد بما يعادل ٨٠ مليون دولار من انتاجنا سنويا، وبالنسبة للاحتكار فنحن لم ننتشر منتجات أو مصانع تنتج نفس انتاجنا بل انتاج متشابه وليس متكررا وهذا لا يعني سيطرتنا على حجم كبير في سوق الخلية من منتج واحد. ويتفق معه في هذا الدكتور نادر رياض قائلا: كيف احتكر السوق المصرية ولدينا ٥٤ منتجا مابين محلي ومستورد في السوق المصرية من طفايات الحريق.. اما اذا كانت المنافسة ستؤدي الى خروج المنتج الرديء من السوق.. فهذا هو المطلوب لأن القاعدة الاقتصادية الصحيحة: الجيد يطرد الرديء.

ويؤكد المهندس رشيد قائلا: وضعنا ميثاق عمل لشركتنا الجديدة على أحدث النظم العالمية.. يكافح الرشوة والممارسات الاحتكارية والغش والتدليس.. نحن سنتنافس في سوق عالمية.

فلا خوف.. ولا مخاطر على السوق المحلية.